

## خطاب رئيس الجمهورية أمام مؤتمر غرفتي البرلمان

فرساي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

سيادة رئيس المؤتمر،

سيادة رئيس مجلس الشيوخ،

سيادة رئيس الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

إن فرنسا في حالة حرب، فالأعمال التي ارتكبت مساء يوم الجمعة في باريس وبقرب ملعب ستاد دي فرانس هي أعمال حربية، أسفرت عن مقتل 129 شخصا وإصابة العديدين. وتمثل هذه الأعمال اعتداء على بلدنا وعلى قيمه وشبابه ونمط عيشه، ارتكبتها جيش جهادي، هو تنظيم داعش، الذي يحاربنا لأن فرنسا هي بلد الحرية ولأننا وطن حقوق الإنسان.

أردت في هذه الفترة الخطيرة للغاية أن أتوجه لمؤتمر غرفتي البرلمان من أجل تأكيد الوحدة الوطنية في مواجهة هذه الفظاعة، والرد على هذا الهجوم المقيت الذي استهدف بلدنا بعزم وبرود أعصاب كما ينبغي.

لقد انتصرت ديمقراطيتنا حقا على أعداء أشرس بكثير من هؤلاء القتلة، ولن ينال القتلة البائسين من جمهوريتنا.

إنني أريد أن أضع كل قوة دولتنا في خدمة مواطنينا وحمائيتهم، وأعلم أن بإمكانني التعويل على تفاني الشرطيين وأفراد الدرك والعسكريين، وعليكم أنتم ممثلي الأمة، إذ إنكم تتحلون بحس الواجب وروح التضحية عندما تقتضي الظروف ذلك.

يعتقد الإرهابيون أن الشعوب الحرّة تستلم للذعر أمام الهول، وهذا غير صحيح البتة وقد تجاوزت الجمهورية الفرنسية محنا كثيرة أخرى، وهي لا تزال هنا، حياة نابضة، وهؤلاء الذين تحووا كانوا دائما الخاسرين عبر التاريخ، وهو ما ينطبق الآن مرة أخرى، فالشعب الفرنسي هو شعب متقد ومقدام وباسل لا ينتني ويبقى منتصبا كلما سقط أحد أبنائه. إن هؤلاء الذين أرادوا قتل الشعب الفرنسي من خلال الاعتداء عمدا على الأبرياء هم جبناء أطلقوا النار على جماهير عزلاء، ونحن لسنا في حالة حرب بين الحضارات إذ إن هؤلاء القتلة لا يمثلون أية حضارة. إننا في حالة حرب ضد الإرهاب الجهادي الذي يمثل خطرا على العالم برمته وليس على فرنسا فحسب.

وإننا ندرك جميعا أن هذه الحرب التي بدأت قبل عدة سنوات تستغرق وقتا وتتطلب الصبر وأن علينا أن نخوضها بصلاية.

فالعفو يستعمل أردل الوسائل للقتل، لكنه ليس من المتعذر إمساكه، وأقول بدقة أكثر إنه ليس قادرا على الإفلات من قبضتنا.

لذا، يتعين على مواطنينا، في هذه الفترة العصيبة والمؤلمة التي شعروا فيها بالهلع، أن يتحلوا برباطة الجأش. وأناشد جميع مواطنينا مجددا التحلي بهذه الخصال التي تشرف بلدنا، أي المثابرة والوحدة ووضوح الرؤية والكرامة.

إن بلدنا في حداد اليوم، ونحن نفكر في الأبرياء الذين حصدت أرواحهم أسلحة القتل في شوارع باريس والضاحية، ونفكر في أسرهم التي تعاني ألماً لا عزاء له، ونفكر في مئات الشبان والشابات والفتيان الذين أصيبوا وجرحوا وصدمو صدمة شديدة من هذا الهجوم الفظيع، والذين يصارع بعضهم الموت في هذه اللحظات التي أخاطبكم فيها.

وإنني أشيد بعمل فرق الإغاثة والعناية التي تعبأت منذ يوم الجمعة، وقد كان نظامنا الصحي مهياً لمعالجة حالة طوارئ كهذه، وقام بمهمته على أكمل وجه مرة أخرى.

كما أود أن أحيي قوى الأمن الملتزمة بالكامل بتحقيق أمن الفرنسيين، كما تجلّى مجدداً في شجاعة الشرطيين الذين أبدوا العزم وروح التضحية عندما قاموا بالهجوم من أجل إطلاق سراح الرهائن في قاعة باتاكلان، الذين كانوا سيموتون حتماً لولا تدخل هؤلاء الشرطيين.

استهدف الإرهابيون فرنسا بمرمتها في يوم الجمعة، فرنسا التي تعشق الحياة والثقافة والرياضة والاحتفال، فرنسا بدون تمييز على أساس اللون والمنشأ والسيرة والدين، فرنسا التي أراد القتل نحرها، كانت الشباب بتنوعه الكامل. لم يتجاوز معظم القتلى سن الثلاثين عاماً، كانت أسماؤهم ماتيياس وكانتان ونيك ونوئيمي وجميلة وإيلين وإودي وفالنتان، وتغيب عني الكثير من الأسماء الأخرى! ماذا كانت جريمتهم الوحيدة؟ جريمتهم أنهم كانوا مفعمين بالحياة.

إن ما استهدفه الإرهابيون هو فرنسا المنفتحة على العالم. وهناك عشرات الأصدقاء الأجانب من بين الضحايا، يمثلون تسع عشرة جنسية مختلفة. وقد تلقيت رسائل تضامن منذ مساء الجمعة من رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم. وتوشحت أشهر المواقع في أرجاء العالم بألوان العلم الفرنسي، تذكيراً بأن فرنسا هي نور يضيء البشرية دوماً، وعندما تصاب فرنسا يسود الظلام العالم برهة.

تم اتخاذ القرار بشأن الأعمال الحربية التي حصلت يوم الجمعة والتخطيط لها في سورية، وتم التحضير لها وتنظيمها في بلجيكا، وارتكبت على ترابنا مع تواطئ فرنسي.

وترمي هذه الاعتداءات إلى تحقيق غاية محدّدة جداً، وهي نشر الرعب لزرع إسفين التفارقة هنا، وممارسة الضغط لمنعنا من محاربة الإرهاب هناك في الشرق الأوسط.

إننا نواجه تنظيم داعش، بحوزته رقعة أرض وموارد مالية وقدرات عسكرية. وقد نفذ جيش تنظيم داعش الإرهابي ضربات منذ مطلع العام في باريس والدانمرك وتونس ومصر ولبنان والكويت والمملكة العربية السعودية وتركيا وليبيا، كما أنه يرتكب المجازر يومياً ويقمع السكان.

لذا تمثل ضرورة القضاء على تنظيم داعش مسألة تهّم كل المجتمع الدولي، ومن ثم طلبت إلى مجلس الأمن عقد اجتماع في أقرب وقت من أجل اعتماد قرار يؤكد هذا العزم المشترك على محاربة الإرهاب.

وستكثف فرنسا عملياتها في سورية في هذه الأثناء، فقد أصدرت الأمر لعشر مقاتلات قاذفة فرنسية مساء أمس بقصف معقل تنظيم داعش في الرقة، فدمرت مركز قيادة ومعسكر تدريب تابعين للتنظيم. وأهنت الطيارين الفرنسيين الذين نفذوا هذه المهمة بنجاح. كما أعرب عن شكري لحلفائنا الأمريكيين الذين قدّموا مساعدتهم المجدية في هذه العملية. وأعلن هنا أمام المؤتمر أننا سنواصل هذه الضربات في الأسابيع المقبلة. وستتطلق حاملات الطائرات شارل ديغول يوم الخميس إلى شرق البحر الأبيض المتوسط مما سيضاعف قدراتنا العملية ثلاثة أضعاف. ولن يتخلل هذه العملية أية استراحة أو هدنة.

ويجب على أمري اعتداءات باريس أن يعلموا أن جرائمهم لن تثني عزم فرنسا مطلقاً، بل تعزّز إصرارنا على القضاء عليهم.

وسنحارب الإرهاب أينما كان وجود الدول معرضاً للخطر. وهذا هو مسوغ القرار الذي اتخذته للتدخل في مالي ووجود جنودنا في منطقة الساحل في هذه اللحظات الآن، حيث يرتكب تنظيم بوكو حرام المجازر وعمليات الخطف والاعتصاب والقتل. إننا نحارب الإرهاب في العراق لتمكين السلطات العراقية من استعادة سيادتها على كامل الإقليم، ونسعى في سورية بحزم وبلا هوادة إلى التوصل إلى تسوية سياسية تستثني بشار الأسد من الحل، لكن عدونا في سورية هو تنظيم داعش. ليست الغاية إذا احتواء هذا التنظيم بل القضاء عليه من أجل إنقاذ السكان في سورية

والعراق، وأستطيع أن أضيف أيضا السكان في لبنان والأردن وتركيا وسائر البلدان المجاورة. كذلك من أجل حمايتنا وتفادي قدومهم إلى أقاليمنا، كما جرى في يوم الجمعة مع المقاتلين الأجانب الذين أتوا لارتكاب أعمال إرهابية.

لكن علينا بذل المزيد من الجهود، فسورية أصبحت أكبر مصنع للإرهابيين في تاريخ العالم والمجتمع الدولي منقسم وغير متسق، وقد أشرت إلى ذلك مرارا. وطالبت فرنسا المجتمع الدولي منذ بداية هذا الصراع بأن يتحد إذ إن وحدته ضرورية للتصرف بصورة مشتركة.

ومن الضروري اليوم تنفيذ المزيد من الضربات - ونحن نقوم بذلك -، وزيادة الدعم للجهات التي تحارب تنظيم داعش - ونحن نقدّم هذا الدعم، أي نحن فرنسا -، بيد أنه يجب أن تتحد جميع الجهات القادرة فعلا على محاربة هذا الجيش الإرهابي في إطار تحالف واسع النطاق وموحد - وهذا ما نعمل على تحقيقه.

هذه هي الروح التي ستسود لقائي بالرئيس باراك أوباما والرئيس فلاديمير بوتين في الأيام المقبلة، لمضافرة قواتنا وتحقيق النتيجة التي تأجلت لمدة طويلة أكثر من اللازم.

تتحدث فرنسا مع الجميع، مع إيران وتركيا وبلدان الخليج، وقد وقعت اعتداءات باريس في نفس اللحظة التي يعقد فيها اجتماع في فيينا مع هذه البلدان سعيا إلى التوصل إلى حل سياسي في سورية. ويتعيّن على الجميع من الآن فصاعدا تحمل مسؤولياته، أي بلدان الجوار والقوى العظمى وأوروبا أيضا.

وطلبتُ إلى وزير الدفاع التوجه إلى نظرائه الأوروبيين منذ الغد، بموجب المادة 7-42 من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تنصّ على أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في حال تعرّض دولة من الدول الأعضاء لاعتداء، أن تناصر هذه الدولة لمواجهة هذا الاعتداء، لأن العدو هو ليس عدو فرنسا بل عدو أوروبا.

لا يجوز أن تعتقد أوروبا أن الأزمات المحيطة بها لا تؤثر فيها، ف قضية اللاجئين مرتبطة مباشرة بالحرب الدائرة في سورية والعراق. إن السكان في هاذين البلدين، ولا سيّما القاطنين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش يتعرضون للقتل ويفرون، وهم ضحايا هذا النظام الإرهابي ذاته.

لذا لا بد أن تستقبل أوروبا الأشخاص المؤهلين للحصول على حق اللجوء بظروف كريمة، ولكن أن تعيد اللاجئين غير المؤهلين للحصول على هذا الحق إلى بلدانهم، مما يقتضي - ليس بعد في الوقت الراهن - الحماية الفعلية للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتعمل فرنسا على تحقيق ذلك وكانت أول من أُنذر بهذا الوضع، وهي تعمل مع ألمانيا من أجل توفير المساعدة للبلدان التي يتدفق إليها اللاجئين. والبلدان التي يجب أن تستفيد من المساعدة في المقام الأول هي بلدان المنطقة، أي تركيا والأردن ولبنان. وإذا لم تراقب أوروبا حدودها الخارجية فسنشهد - وهذا ما نشهده اليوم - عودة الحدود الوطنية، إن لم يكن عبر إقامة الجدران فبغير الأسلاك الشائكة، مما سيعني تفكيك الاتحاد الأوروبي.

ومن الضروري أيضا أن تستجيب أوروبا بسرعة للطلبات التي قدّمتها فرنسا منذ مدة طويلة، وأعني بهذه الطلبات مكافحة الاتجار بالأسلحة، وتنفيذ عمليات المراقبة المنسقة والمنهجية على الحدود، وإقرار نظام سجل أسماء المسافرين الأوروبي قبل نهاية عام 2015، مجرد من أجل اقتفاء أثر الجهاديين العائدين واستدعائهم.

هذه هي إذا الطلبات التي ستقدمها فرنسا مجددا عبر وزير الداخلية، إلى الاجتماع الذي سيعقد اعتبارا من يوم الجمعة بناء على طلبنا.

علينا أن نرد بلا رحمة على الأعمال الحربية التي ارتكبت على ترابنا، والتي سبقتها اعتداءات 7 و 8 و 9 كانون الثاني/يناير، وغيرها العديد من الجرائم التي ارتكبت في السنوات الماضية باسم هذه العقيدة الجهادية.

إننا نعلم، ومن المفجع أن نقول ذلك، لكن أشخاص فرنسيون هم من قاموا بقتل فرنسيين آخرين يوم الجمعة. هنالك أفراد يعيشون على ترابنا يتحولون من الجنوح إلى التطرف ثم الإجرام الإرهابي، وقد ذهب بعضهم للقتال في سورية أو العراق، وأقام بعضهم شبكات تقوم بتدريباتها بحسب الظروف، أو تتعاون من أجل تنفيذ أعمال إرهابية في الوقت الذي يقرّره أمرها. لقد قوّضنا عدة أعمال إرهابية في الأشهر الماضية ونحن نعرف، منذ عدة أشهر للأسف، ماذا يعني هذا التصعيد وهذا التنظيم وهذا التحضير.

لذا علينا حماية أنفسنا في حالة الطوارئ وفي الأجل الطويل، كذلك الأمر فيما يخص حماية مواطنينا وقدرتنا على التعايش معا.

عقدت اجتماعا لمجلس الوزراء يوم الجمعة ليلا، عندما اتضحت الحصيلة المفجعة لعمليات إطلاق النار، وأصدرت الأوامر بعودة العمل فوراً بعمليات المراقبة على الحدود وأعلنت حالة الطوارئ، بناء على اقتراح رئيس الوزراء، التي دخلت حيز التنفيذ في جميع أنحاء فرنسا، ووسعت نطاق إمكانية إجراء عمليات التفتيش الإدارية في جميع محافظات فرنسا القارية، وقد فرضت هذه الليلة الإقامة الجبرية على 104 أشخاص وأجريت 168 عملية تفتيش، وليست هذه إلا البداية.

غير أن العدو تجاوز مرحلة جديدة بارتكابه الأعمال الحربية في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. إن الديمقراطية قادرة على التصرف، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن يؤكد في المادة الثانية أن تحقيق الأمن ومقاومة القمع هما حقان أساسيان، ومن ثم علينا ممارستهما.

ووفقاً لهذين المبدأين سنستعمل الوسائل الكفيلة بتحقيق أمن مواطنينا. فقد قرّرت رفع مشروع قانون للبرلمان لتمديد حالة الطوارئ لثلاثة أشهر وتكييف مضمونها مع التطورات الحاصلة في التقانات والأخطار،

لأن القانون الذي يحكم حالة الطوارئ، أي القانون المؤرخ في 3 نيسان/أبريل 1955 ليس ملائماً لوضع التقانات والأخطار المحدقة بنا في يومنا هذا.

لكنه يتضمن تدبيرين استثنائيين وهما الإقامة الجبرية وعمليات التفتيش الإدارية، اللذين يوفران سبلاً فعالة لمنع ارتكاب أعمال إرهابية جديدة. وأود تطبيق هذين التدبيرين فوراً على أوسع نطاق وتعزيزهما.

ومن ثم سيقترح رئيس الوزراء على البرلمان اعتماد نظام قانوني متكامل لكل تدبير من هذين التدبيرين. وأدعوكم أيها السيدات والسادة النواب إلى التصويت في صالح هذا المشروع بحلول نهاية الأسبوع.

غير أنه يجب علينا أن نتخذ خطوات أبعد من حالة الطوارئ، وقد فكرت كثيراً في هذه المسألة. وأعتقد، وأنا مدرك تماماً لما أقول، بأن علينا تعديل دستورنا ليتسنى للسلطات العامة التصرف، وفقاً لمبدأ سيادة القانون، لمحاربة الإرهاب العدائي.

يتضمن الدستور الفرنسي الحالي نظامين خاصين غير ملائمين لوضعنا الراهن.

يتمثل النظام الأول في العمل بموجب المادة 16 من الدستور، التي تجيز، في حال تعطل سير عمل السلطات العامة المنتظم، لرئيس الجمهورية اتخاذ التدابير التي تقتضيها الظروف، خلافاً لتوزيع الصلاحيات الدستورية.

وهناك المادة 36 من الدستور بشأن حالة الحصار، التي تعتبر غير ملائمة للظروف الحالية أيضاً. إذ تُعلن حالة الحصار في حال وجود خطر وشيك ناجم عن حرب خارجية أو تمرد مسلح، وفي هذه الحالة تنقل بعض الصلاحيات من السلطة المدنية إلى السلطة العسكرية.

ويمكن للجميع أن يرى أن هذين النظامين غير ملائمين للوضع الراهن، فسير عمل السلطات العامة المنتظم لم يُعطل - ونحن نثبت ذلك الآن - ومن غير الوارد نقل الصلاحيات المدنية للسلطة العسكرية، مع أننا في حالة حرب. لكن هذه الحرب هي حرب من نوع آخر نواجه فيها خصماً جديداً وتسدعي وجود نظام دستوري يمكننا من إدارة الأزمة.

وهذا ما اقترحتة اللجنة برئاسة إدوار بالادور في عام 2007، التي أجرت عملية تفكير في تنقيح الدستور الفرنسي، أي تعديل المادة 36 من الدستور ليشتمل حالة الحصار وحالة الطوارئ، على أن يسنّ قانون تنظيمي يحدّد الشروط المطلوبة لتطبيق هذين النظامين.

وأعتقد بأنه يجب إعادة التفكير في هذا التوجّه، الذي يعني حيازة أداة مناسبة لتكون أساساً يركز عليه اتخاذ التدابير الاستثنائية لمدة محدّدة، بدون اللجوء إلى حالة الحصار وبدون المس بممارسة الحريات العامة.

ويجب أن يقترن هذا التنقيح الدستوري بغيره من التدابير، مثل سحب الجنسية. ولا يعني سحب الجنسية تحويل الشخص إلى عديم الجنسية، لكن يجب أن نتأكد من سحب الجنسية الفرنسية من الأفراد الذين تتم إدانتهم بسبب المس بالمصالح الوطنية الأساسية أو بسبب ارتكاب أعمال إرهابية، حتى لو أنهم ولدوا فرنسيين، وأكّرر "حتى لو أنهم ولدوا فرنسيين"، ما دامت لديهم جنسية أخرى.

كذلك، علينا أن نتأكد من منع المواطنين الذين يحملون جنسيتين من العودة إلى الأراضي الفرنسية، إذا كانت تمثل عودتهم خطراً إرهابياً، إلا إذا كنا سنخضعه، تماماً كما يفعل أصدقاؤنا البريطانيون، إلى نظام رقابة شديد القسوة.

وعلىنا أن نتأكد من طرد الأجانب الذين يمثلون خطراً بالغاً على النظام العام وأمن الأمة بسرعة، لكن علينا أن نفعل ذلك مع احترام التزاماتنا الدولية.

وأعلم أنّ اقتراحات أخرى قُدمت لزيادة مراقبة بعض الأفراد، ولا سيما المشتبه فيهم. وستطلب الحكومة، بروح الوحدة الوطنية، رأي مجلس الدولة للتأكد من تطابق هذه المقترحات مع القواعد الأساسية والتزاماتنا الدولية. وسيُنشر هذا الرأي علناً وسأستخلص منه الاستنتاجات كافة.

لفنكر جيداً في هذا القرار، فدستورنا هو عهدنا الجماعي، وهو الذي يوحد جميع المواطنين، وهو القاعدة العامة، وهو يحمل المبادئ، وله ديباجة تبين أنّ فرنسا بلد يسوده القانون.

الدستور هو الميثاق المشترك، وهو العقد الذي يوحد جميع مواطني البلد الواحد. إذ إن الدستور هو عهد جماعي لا غنى عنه للعيش المشترك، فمن المشروع أن يحتوي الدستور على إجابات بغية محاربة أولئك الذين يريدون المس به، بالطريقة ذاتها التي تحم حل الجمعيات أو التجمعات التي تثير الكراهية أو تحرض على ارتكاب أعمال إرهابية.

السيدات والسادة النواب، أطلب إليكم التفكير بالقرار الذي اتخذته وأطلب إلى رئيس الوزراء تحضير هذا التنقيح معكم كي يُعتمد في أقصر أجل ممكن لأننا مددنا حالة الطوارئ، لكن يتعين أن تمددوها أنتم بعد 12 يوماً إلى ثلاثة أشهر، لكن علينا أن نعمل، بعد انقضاء مدة حالة الطوارئ، في إطار سيادة القانون التامة لمحاربة الإرهاب.

أخيراً، وغذ إن الخطر سيدوم وستتطلب محاربة تنظيم داعش منا عملاً طويل الأمد في الجبهة الخارجية كما في الميدان داخلياً، قررت أيضاً تعزيز الوسائل المتوفرة للقضاء وقوات الأمن تعزيزاً ملحوظاً.

أولاً، يجب أن نتأكد وكالات التحقيق وقضاة مكافحة الإرهاب، في إطار الإجراءات القضائية، من اللجوء إلى مجموعة كاملة من التقنيات الاستخباراتية التي توفرها التقانات الجديدة التي يتيح قانون المخابرات استخدامها، وذلك في إطار إداري. ويجب أن تأخذ الإجراءات الجنائية في الاعتبار طبيعة الخطر الإرهابي الخاصة، وذلك بأوثق طريقة ممكنة.

ثانياً، ينبغي أن تتوفر للقضاء وسائل التحقيق الأكثر تطوراً، بغية مكافحة الاتجار بالأسلحة، لأن الأعمال الإرهابية ارتكبت بواسطة أسلحة اللصوصية هذه. وفي هذا الصدد، سنشدد العقوبات كثيراً.

ثالثاً وأخيراً، يجب معالجة مسألة الدفاع عن النفس في الشرطة والظروف التي يمكن أن تستخدم الشرطة سلاحها فيها للتصدي للإرهاب، في إطار سيادة القانون دائماً.

وستكون مختلف هذه الموضوعات في صلب مشروع سن القوانين الجديدة الذي أطلب من رئيس الوزراء قيادته والشروع فيه فوراً مع الوزراء المعنيين أي، وزير العدل، ووزير الداخلية، كي لا نضيع لحظة من عملنا في هذا الصدد.

وسيكمل هذا التدبير، بل هذه التدابير تلك التي اعتمدت منذ عام 2012، أي قانوني مكافحة الإرهاب، والقانون الخاص بالاستخبارات، والتعزيز الملحوظ للوسائل المتاحة، لكنني أدرك أيضاً أننا ما زلنا بحاجة لزيادة الوسائل المتوفرة لأننا إذا كنا في حالة حرب، فلا نستطيع نحارب بما كان لدينا منذ عدة سنوات ضمن قوانين البرمجة العسكرية أو غيرها من النصوص التي وضعت لضمان سلامة مواطنينا.

لذا سُنستحدث 5 000 وظيفة إضافية للشرطة والدرك في غضون عامين، لكي يبلغ عدد الوظائف الجديدة في مجال الأمن 10 000 وظيفة في مدة السنوات الخمس للولاية الرئاسية. أما هذا الجهد الكبير الذي تتحمل الحكومة مسؤوليته، في السياق المالي الراهن الذي لا يخفى على أحد، فلن يتيح إلا إعادة قدرة قوات الأمن الداخلية إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 2007.

وستستفيد وكالات مكافحة الإرهاب، والشرطة على الحدود، وعموما أمن البلد العام من استحداث هذه الوظائف، الذي سيقترن بتوفير المعدات والاستثمارات الضرورية لتنفيذ هذه المهام.

كذلك، سُنستحدث 2 500 وظيفة إضافية مخصصة لوزارة العدل لإدارة السجون والوكالات القضائية. ولا أنسى إدارة الجمارك التي يجب تعزيزها باستحداث 1000 وظيفة سعيا منا إلى ضمان مراقبة الحدود حالما نطبقها.

أما فيما يخص أسلحتنا التي تتعاضد الحاجة إليها في العمليات الخارجية التي سنواصل القيام بها، وفي ضمان أمن مواطنينا المطلوب، فقررت في هذا الصدد أيضا عدم تقليص عدد الوظائف الحالي في مجال الدفاع حتى عام 2019. وستتم إعادة تنظيم أسلحتنا بما يعزز الوحدات العملية، والدفاع عن أمن الفضاء الإلكتروني والاستخبارات. وستقدم لي الحكومة إذا وبدون تأخير تخطيطا جديدا عن كيفية تطور عدد الوظائف في مجال الدفاع حتى عام 2019.

وأود أيضا أن نستفيد استفادة أفضل من الإمكانيات الكامنة في احتياط الدفاع، التي لم تستخدم استخداما كافيا في بلدنا الذي يحويها. ويمثل عناصر الاحتياط عنصرا أساسيا يربط بين الجيش والأمة، فهم الذين قد يؤلفون غدا حرسا وطنيا منظما وجاهزا.

وستؤخذ جميع القرارات المالية هذه في إطار قانون المالية لعام 2016 الجاري النقاش بشأنه حاليا. وستتضمن هذه القرارات حتما، وأتحمّل هذه المسؤولية أمامكم، إلى زيادة في النفقات لكن في هذه الظروف، أعتبر أنّ أولوية ميثاق الأمن تفوق أولوية ميثاق الاستقرار.

السيدات والسادة النواب، لا تفارق أوجه القتل والجرحى، ولا أوجه أسر المفقودين ذهني. وتذكري هذه الذكرى عزيزتي الحازمة، التي أعلم، أنكم تشاطروني إياها.

وفي تصميمي على مكافحة الإرهاب، أريد أن تبقى فرنسا ذاتها. إذ يسعى الوحوش الذين يهاجمونها إلى تشويهها؟ لكنهم لن ينجحوا في تغيير معالم وجهها؛ ويجب أن لا ينجح هؤلاء في المس بالروح الفرنسية أبدا. ولن يمنعوننا من العيش أبدا، من العيش كما قررنا أن نعيش، مستمتعين بالحياة تمتعا كاملا وبحرية، وهو ما علينا أن نبرهنه لهم برباطة الجأش. وأنا أفكر بالشباب الذي يشعر بالجرح من جراء وقوع هذا الكم من الضحايا، الشباب الذي يتساءل عن مدى قدرته على العيش في دولة يسودها القانون.

يجب علينا الاستمرار، الاستمرار في الذهاب إلى أعمالنا، والاستمرار في الخروج، والاستمرار في الحياة، والاستمرار في التأثير في العالم ولذلك لن نبقى على إقامة الحدث الدولي الكبير المتمثل في المؤتمر بشأن المناخ فحسب، بل سيتحول هذا الحدث إلى مناسبة أمل وتضامن. مناسبة أمل لأن الأمر متعلق ببساطة بمستقبل الكرة الأرضية ومناسبة تضامن لأنه لا شك في أن أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة سيحضرون المؤتمر للتفاوض بشأن اتفاق مستدام، وملزم قانونا، ومختلف كي يتمكن من العيش وكي يتمكن أطفالنا، وأحفادنا من العيش على الأرض التي ورثوها عنا. لكنهم سيفدون أيضا إلى فرنسا للتعبير لبلد الحرية، عن مدى تضامن العالم معها، وإلى أي درجة على العالم التحرك من أجل محاربة الإرهاب.

كذلك، لا تخضع أنماط ديمقراطيتنا إلى ابتزاز الإرهابيين. فستجري الانتخابات الإقليمية في التواريخ المقررة وعلى الحياة السياسية أن تستأنف نشاطها؛ فهذا هو واجبنا.

السيد رئيس المؤتمر، السيد رئيس مجلس الشيوخ، السيدات والسادة النواب، أنتم يا من تمثلون الأمة بأجمعها، فتمثلونها بكل اختلافاتها وتنوعها ووحدتها أيضا. فأنتم ممثلون شعب حر لا يُهزم عندما يكون موحدا ومتحدا. فهذا أثنى ما نملكه وعلينا نقادي المزايدة والانحراف، فهذا أيضا واجبنا الجمهوري. فالجمهورية ابتعدت عن ذاتها في بعض الظروف عندما تراجعت عن خوض معارك كان عليها خوضها؛ وعلينا أن نضمن ألا يحدث ذلك اليوم.

أما الجمهورية، فنحن نريد استثمارها مستخدمين كل القوة الضرورية التي يفرضها سياق الحرب الجديد، لكي تنجح في استئصال الإرهاب مع احترام قيمنا ودون فقدان أي أمر من الأمور التي تكفلها سيادة القانون.

سننجح في استئصال الإرهاب لأن الفرنسيين يرغبون في الاستمرار بالعيش حياة مشتركة دون أن يخاف بعضهم من البعض. وسننجح في استئصال الإرهاب لأننا متمسكون بالحرية وبإشعاع فرنسا في العالم. وسننجح في استئصال الإرهاب لكي يبقى تنقل الأشخاص واختلاط الثقافات ممكنين ولأن ذلك يثري الحضارة الإنسانية. وسننجح في استئصال الإرهاب لكي تستمر فرنسا في الاضطلاع بدورها الرائد. فلن ينجح الإرهاب في تدمير الجمهورية لأن الجمهورية هي التي ستدمره.

عاشت الجمهورية وعاشت فرنسا.